INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الإفلات من العقاب في مقتل خاشقجي بداية لمجازر وانتهاكات أكبر

لم تكن قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية في تركيا هي استثناء أو الحالة الوحيدة لعملية القمع من قبل السلطات السعودية، فقد سبقها الكثير والكثير من الجرائم الإنسانية والمجازر البشرية سواء داخل المملكة أو خارجها. لكن ما ميزها عن باقية الجرائم انها لاقت صدى كبير على مستوى المجتمع الدولي وخاصة السياسي مما جعل منها بريق أمل لمعاقبة شخص كان السبب في مقتل واعتقال وقمع الألاف من أبناء البشرية.

ذلك الصدى ألحق ضررا بسمعة المملكة على الساحة الدولية لكن سرعان ما تلاشى امام المصالح والعلاقات السياسية التي دفنت الإنسانية وبنت أهدافها على حساب أرواح الكثيرين لتصبح بلا منازع الشريك الأول في تلك الجرائم، ولتصبح الإنسانية على هامش تلك العلاقات مما جعل التمادي في ارتكاب الجرائم بحق الإنسانية محلل وذو شأن داخلي ووضعها تحت المجهر لن يجلب سوى تدهور للعلاقات. ليقف المجتمع الدولي والمؤسسات والهيئات الحقوقية على حدود بيانات التنديد والاستنكار رغم تأكيد السيدة أغنس كالامار المقررة الخاصة للأمم المتحدة ورئيسة التحقيق المستقل حول مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، إن الأدلة التي جمعتها خلال زيارتها لتركيا تظهر، كما يبدو، أن خاشقجي كان ضحية قتل وحشي متعمد، خطط له وارتكبه مسؤولون في المملكة العربية السعودية.

لقد ازدادت صرامة السلطات السعودية في إسكات المعارضين بشكل كبير منذ تولي ولي العهد محمد بن سلمان السلطة في عام 2017 المتهم الأول بمقتل الخاشقجي.

اللعبة السياسية التي تمارسها السعودية في فرض سيطرتها على المنطقة والتحكم بالقرارات المصيرية فيها كان من شأنها تغيير الخارطة والتركيز على التخلص من الطائفة الشيعية في المنطقة بكافة الأساليب وإبادة الشعب اليمني والتسبب بأكبر كارثة إنسانية في العالم.

سلسلة كبيرة من الجرائم والانتهاكات لم تتوقف عند أي حد رغم تأكيد لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن اليمن على هول المجازر والكوارث الإنسانية وتدمير البنى التحتية واستخدام أسلحة محرمة دولياً وخرق لسيادة بلد عضو في الأمم المتحدة والتي كانت السعودية المسبب الأساسي بها وعلى رأسها ولي العهد محمد بن سلمان.

وعلى الصعيد الداخلي لم يكن الخاشقجي الضحية الوحيدة التي تحمل الجنسية السعودية فقد سبقه أمراء ومواطنون فقراء من أبناء القطيف الذين كان ذنبهم الأساسي هو انهم من الطائفة الشيعية وليكون حكم الإعدام والقتل خارج القانون هو الحكم الوحيد بلا منازع إذا وقع أحدهم بين أنياب رجال الامن السعودي، لأن الأحكام في السعودية باتت تتبع الطوائف وليس القوانين والتشريعات فلا وجود لمحاكمات عادلة ولا لأدلة دامغة ولا حتى للمنطق والإنسان، أحكام تُؤخذ سراً وبعد التنفيذ تصبح علناً دون رقيب أو حسيب ومن هو الذي يستطيع قول "لا" لـ "محمد بن سلمان المحرك الأساسي وراء تلك العدوانية.

إضافة إلى ذلك تقتحم العناصر الأمنية المنطقة الشرقية بمدرعات حربية وكأنها تحتل دولة أخرى نافية تماما أن تلك الأرض هي جزء لا يتجزأ من أراضي المملكة ومن واجب السلطات احترامها والاستجابة إلى مطالب شعبها بالتساوي والمناطق السعودية الأخرى.

كما لا تزال المعتقلات والسجون تصدح بأصوات سجناء وسجينات الرأي ورجال الدين والتي أكدت الأحكام الأخيرة بإعدام 37 مواطناً سعودية بعيداً عن أي شكل من أشكال المحاكمة العادلة ورفض تسليم الجثث لأهاليهم أن مستقبل هؤلاء لن يكن بأحسن حال وخاص بعد التسريبات عن إمكانية إعدام عدد من رجال الدين بعد انتهاء شهر رمضان المبارك.

الحق في الحياة بات مهدداً داخل المملكة أو خارجها فإفلات محمد بن سلمان من العقاب ودعمه بغطاء سياسي يقوي نفوذه في المنطقة جعل من الموت المصير المحتم لكل معارض دون منازع ولعل قضية مقتل الصحفي خاشقجي خير دليل على ذلك وخاصة بعد مضي 8 أشهر على تلك الحادثة ولم نرى أي تحرك دولي فعال لإحقاق الحق ومعاقبة المجرم.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد ويحذر من أن استمرار دعم محمد بن سلمان المتهم الأول بمقتل الخاشقجي والمتسبب بأكبر كارثة إنسانية في العالم سيفاقم من الانتهاكات والتجاوزات بحق

الإنسانية أجمع، خاصة بعد الحراك السياسي له والتدخل في الشأن الداخلي للسودان بهدف تغير مسار الثورة لخدمة مصالحه السياسية والإقليمية فنخشى من تحول السودان إلى عصابات مسلحة وزرع فيها الفتن الطائفية ودعمها لتدمير المجتمع المدني والسياسي في السودان ليكون مصيره فقط بيد محمد بن سلمان الذي يخشى السلام في المنطقة. إضافة إلى دعمه العلني لفصائل ليبية مسلحة ترسم له خارطة طريق تتماشى مع تطلعاته الإقليمية على حساب مستقبل أبناء الشعب الليبي.

التحركات الإقليمية والدولية لمتهم بجرائم حرب والتدخل المباشر بسياسة الدول هو تهديد للأمن والسلم الدوليين في المنطقة، لذلك من الواجب تقيد نشاطه السياسي لضمان إصلاح ما تم تخريبه جراء تلك السياسة الشيطانية في المنطقة. وإجراء تحقيق دولي فعال وشفاف يضمن أن ذلك الشخص سيكون بأيدي العدالة وينال العقاب المناسب ليحق الحق ولتعود الثقة بمفهوم العدالة الذي بات مشوهاً عالمية. كل الآمال متجهة إلى محكمة الجنائية الدولية وهيئات الأمم المتحدة إلى القيام بدورها بهذا الخصوص.

كما نطالب من مجلس حقوق الإنسان تعليق عضوية المملكة العربية السعودية لحين الانتهاء من التحقيق بشأن كافة الجرائم والانتهاكات المرتكبة من جانب السلطات السعودية وولي العهد محمد بن سلمان وإجبارها على إلغاء عقوبة الإعدام لضمان حياة من يقبعون الآن في المعتقلات فقط بتهمة التعبير عن الرأي والإفراج عن كافة المعتقلين على خلفية القضايا التي تتعلق بالتعبير عن الرأي. كما نطالب بقطع العلاقات الدولية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية معها واعتبار أي استجابة لمصالحها هو إشراك في الجرائم والانتهاكات التي سترتكبها بحق البشرية.

#تحركوا_الآن

#الصمت_جريمة

جنيف 2019/06/03